# العولمة والمواطنة

■ أ. سالم أحمد العجيل
قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس ،

**● مقدمة عامة :**

فرضت العولمة ذاتها كموضوع دراسي مهم منذ أن تبلورت بشكل جلي وتحولت إلى حقيقة واضحة لها تأثيرها على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية . ودار حولها جدل عميق وحاد حيث تباينت المقاربة النظرية الساعية لتفسيرها واختلفت .

فالعولمة ظاهرة رحالة عبر كل الحقول العلمية وكان لها تأثيرها على نظرياتها ومناهجها البحثية وكذا مفاهيمها النظرية ، حيث زودت العولمة هذه الحقول بعدة مفاهيمية جديدة نابعة من مناخات العولمة واستحقاقاتها وما تطرحه من فرص وما تفرضه من تحديات وتحولات . وهو الأمر الذي يستحق التمعن والدراسة والتحليل .

**إشكالية الدراسة :**

على خلفية ما سبق شهد مفهوم المواطنة كمفهوم محوري في حقول العلوم الاجتماعية تحولات عميقة في ظل متغيرات العولمة من حيث الكم والكيف . وهو ما يسترعى انتباه أي باحث ويدفعه نحو التعرف على أثر العولمة على مفهوم المواطنة . ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في سؤال محوري هو : ما هي التحولات الكمية والكيفية التي طرأت على مفهوم المواطنة في ظل متطلبات ومستجدات عصر العولمة ؟ وماهية تداعياتها السياسية ؟

**● أهمية الدراسة :**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التالي :

- موضوع العولمة ذو أهمية فكرية مازالت تحتل انشغالات الأجندات البحثية وتفرض تأثيراتها على مختلف نواحي الحياة ويبدو أثرها في صياغة وتشكيل المفاهيم وبناء الأطر النظرية في مجال العلوم الاجتماعية واضحاً وجلياً .
- موضوع العولمة ذو طبيعة جدلية يدور حوله وعليه جدل حاد حيث تختلف المقاربات النظرية بشأن تفسيرها ودلالتها .

- مفهوم المواطنة من المفاهيم المهمة التي شهدت تحولات عميقة في ظل العولمة، وما يشهده من تحولات يؤثر على جملة من المفاهيم والقضايا ذات العلاقة مثل مفهوم الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والواجبات والالتزامات وغيرها

● **أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

- التعريف بالعولمة وإشكالياتها وتصنيف المقاربات النظرية التي سعت إلى تفسيرها وتحليل آثارها وانعكاساتها .
- التعريف بمفهوم المواطنة والأسس التي يقوم عليها هذا المفهوم .
- محاولة التعرف على آثار وانعكاسات العولمة على مفهوم المواطنة من حيث الكم والكيف

**منهجية الدراسة :**

تستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي بهدف تحليل تحولات مفهوم المواطنة في عصر العولمة ، وهي بذلك تتعامل مع ظاهرة العولمة كمتغير مستقل له تداعياته على مفهوم المواطنة وتحولاته كمتغير تابع . وتعتمد هذه الدراسة على الأسلوب المكتبي في جمع البيانات والمعلومات وتستعين بمصادر معلومات أولية تتمثل في أهم الإسهامات النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، كما تستعين بمصادر معلومات ثانوية من كتب ودوريات وأبحاث علمية لها صلة بالموضوع الدراسي .

ولتحقيق الأهداف البحثية المذكورة في هذه الدراسة يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

**أولاً / العولمة: مقاربات نظرية**

**ثانيًا / المواطنة : الأسس والمفهوم**

**ثالثاً / المواطنة في عصر العولمة : تحولات المفهوم .**

**رابعا / الخاتمة والنتائج .**

**أولاً / العولمة: مقاربات نظرية**

يرى جيمس رزيناو « أنه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز للعولمة يلائم التنوع الضخم لظواهر العولمة المتعددة ، فمثلا ، إن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد ، والسياسة ، والثقافة ، والايدولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، وتداخل الصناعات عبر الحدود ، وانتشار أسواق التمويل ، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، ونتائج الصراعات بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة. في ظل ذلك كله ، فإن مهمة إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه النشاطات تبدو عملية صعبة ،

وحتى لو طور هذا المفهوم ، فمن المشكوك فيه أن يقبل أو يستعمل بشكل واسع ، لذلك تعددت تعاريف مفهوم العولمة»[1] .

حيث استقطب مفهوم العولمة سيولة حادة من التعريفات والمقاربات والتفسيرات أفضت إلى ما جدل حاد ، وهو ما عبر عنه بالقول : إن العولمة هي في الحقيقية « عولمات كثيرة »[2] . وأن أبعادها تشمل مجالات عدة ، وأنها تحمل « فرصا ايجابية « ، كما تنذر بمخاطر ومحاذير مماثلة . و استنادا إلى مونشي وابراهام فإن « العولمة بمعناها الايجابي ، تتجلى في تكامل الأسواق العالمية ، وأوجه التقدم السريع في مجال تكنولوجيا الاتصالات وانتشار ما يدعى بالثقافة الجماهيرية» [3] .

وتعبر أدبيات المنظمات والمؤسسات العالمية والدولية كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات والأجهزة المتخصصة المنبثقة عنها ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الموقف الإيجابي من العولمة ، ويكفي أن نشير هنا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 أيلول / سبتمبر 2000 ، والذي أشار إلى أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة ايجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم .. وأن العولمة توفر فرصا عظيمة ، والجهود يجب أن توجه نحو تقاسم فوائد العولمة وعوائدها على أساس من التكافؤ وان توزع تكاليفها بشكل متساو ..كما يجب أن تتجه الجهود نحو أن تكون العولمة شاملة ومنصفة تماما للجميع »[4]

في المقابل ثمة طرف أخر مناهض لهذا التوجه يرفض كل ما يقال عن إيجابيات العولمة ، فهي حسب رؤيته الشر كله وهي تحمل في جعبتها سلبيات ومخاطر جمة ، بل هي مؤامرة على الشعوب وكل المجتمعات ، فالعولمة هي نعي للتعددية والهوية الثقافية والحضارية والدينية والاستقلالية ونفياً للآخر ، وهي دعوة لطغيان القيم المادية على حساب القيم والمثل الأخلاقية . وتميل أغلب أدبيات عالم الجنوب ، وليس كلها ، والتي تناولت ظاهرة العولمة نحو ذلك . حيث ينظر الكثير من مثقفي ومفكري عالم الجنوب إلى العولمة نظرة تشاؤمية لخصها البعض في الجوانب التالية : سحق الهوية والشخصية الوطنية ، سحق الثقافة والحضارة الوطنية ، سحق المصالح والمنافع الوطنية ، استباحة الخاص الوطني ،

1 - نقلا عن ، د. عبد العزيز المنصور ، العولمة والخيارات العربية المستقبلية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، 2009 ، ص 561 – 562

2 - بيترال بيرغر ، صامويل هنتنغون ، عولمات كثيرة : التنوع الثقافي في العالم المعاصر ، ترجمة : د. فاضل جتكر ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2004 ، ص 27

3 - انظر ، وثائق الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة خبراء الإدارة العامة ( الدورة الخامسة ) نيويورك 27 – 31 آذار / مارس 2006 ، ص 12

4 انظر ، نص الفقرة 5 من الفصل الخاص بالقيم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وثيقة رقم A-RES-55-2 بتاريخ 13 سبتمبر 2000

السيطرة على الأسواق المحلية ، فرض الوصاية الأجنبية والإذلال [1] .

يتوسط هذين التوجهين ( مع – ضد العولمة ) توجه ثالث ، ينظر إلى العولمة من زاوية «الفرص والمخاطر » وان التعامل معها ينبغي أن يتجه إلى تعظيم فرص العولمة والاستفادة منها ، والتصدي لمخاطر العولمة والتقليل من تأثيراتها السلبية . أو على رأى البعض « إن العولمة ليست كتابا مقدسا ، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله . ذلك أن هناك تباينا في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة ، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها . وليس هناك حق ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة » [2] .

فالعولمة ظاهرة مركبة ومعقدة تتضمن مجالات عدة ، وهي « تنطوي على انتشار سلاسل الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم ، وهي كذلك تنطوي أيضا على كثافة مستويات التفاعل والترابط داخل الدول والمجتمعات وفيما بينها» [3] .

**والخلاصة** ، يمكن القول أن « لا أحد قدم تفسيراً للعولمة » . وعلى رأي الفيلسوف نيتشه « 1844 – 1900 « إن المفردات الأكثر تداولاً وشيوعاً هي الأقل دقة والأكثر عمومية « ، ولعل العولمة من هذا القبيل . فمن فرط تداولها واستخدامها في حقول عديدة من المعرفة صارت واحدة من الكلمات التي تحتاج إلى تحديد وضبط حتى لا تنفتح على المعنى ونقيضه ، وتستخدم في غير الأغراض والمعاني التي تنطوي عليها فعلا» [4]

وفي تقويم نهائي للمقاربات النظرية لظاهرة العولمة يخلص البعض إلى التأكيد على أن « كثر الكتابات والحوارات حول العولمة بما صاحب ذلك من اختلافات وتناقضات ، أدت إلى مزيد من الغموض والارتباك حيال هذه الظاهرة ، ولعل السبب في ذلك مزدوج : تشعب الظاهرة وشمولها لمختلف جوانب الحياة ( سياسية ، ثقافية ، اجتماعية ، اقتصادية) من جهة ، وخروجها عن إطارها الفكري والأكاديمي ، وهو ما نتج عنه تفسيرات هامشية

1 – انظر ، د. محسن احمد الخضيري ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2000 ، ص 130

2 – د. إبراهيم العيسوي ، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية " ، بيروت : المعهد العربي للتخطيط ، من 20 – 21 مارس 2006 ، ص 36

3 – انظر ، وثائق الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة خبراء الإدارة العامة ( الدورة الخامسة ) نيويورك 27 – 31 آذار / مارس 2006 ، ص 12

4 – نور الدين ثنيو ، العولمة ، الحوار والتعددية الثقافية ، مجلة فكر ونقد ، العدد 78 ، ابريل 2006 ، ص 5

ومنحرفة من جهة أخرى « [1] . فهي ظاهرة تتنازعها مقاربات نظرية مختلفة في محاولة لتفسيرها ، يمكن تلخيصها في التالي :

| الاتجاه | المضمون |
|---|---|
| الاتجاه الإنكاري | اتجاه ينكر وجود العولمة ويوضح هذا الاتجاه أن « العولمة لم تحدث « لا في المكان ولا في اللحظة اللذين كان يقال إنها وقعت فيهما . ويذهب إلى « أن العولمة هي إلى حد كبير خرافة » [1] |
| الاتجاه الافصاحي | اتجاه يقر بأن العولمة حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها ، وإنها قطعت أشواطا إلى الأمام نحو عالم معولم . فإننا نعيش اليوم في عالم بلا حدود أصبحت فيه الدولة القومية مجرد « خيال » وحيث فقد فيه السياسيون كل سلطتهم الفعلية . |
| الاتجاه التشخيصي | اتجاه ينظر إلى العولمة كظاهرة قديمة متجددة ومتطورة ، فهي ليست جديدة في تجلياتها وإن كانت جديدة في جوهرها وآلياتها . إن الجديد في العولمة – كما يرى البعض –» ظواهر : الاستعجالية ، والتسارع ، والآنية ".[2] . |
| الاتجاه القيمي | اتجاه ينظر إلى العولمة كايدولوجيا وكمضمون ومحتوى قيمي بما تحمله من قيم ومفاهيم واتجاهات سلوكية جديدة . أو على حد وصف البعض لها أن « العولمة رأسمالية بثوب جديد « . وهو اتجاه ينظر إلى العولمة على أنها تعني الأمركة . وأنها تهدف إلى " العولمة القسرية للقيم "[3] . |
| الاتجاه العملياتي | اتجاه ينظر إلى العولمة كعملية ، بمعنى أن « العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتقانيا وبيئيا .» . |
| الاتجاه المعرفي | اتجاه يتعامل مع العولمة من الناحية المعرفية « الابستمولوجية « وينظر إلى العولمة بوصفها تحول معرفي تمثل تحولات في البارادايم Paradigm وأنه من الضروري الانتباه إلى التحول في رسالات المؤسسات " أو المنظمات " التي تدير العولمة " مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB والجات[4] |
| الاتجاه الامبريقي | اتجاه يسعى إلى ضبط مفهوم العولمة عن طريق بناء مؤشرات دقيقة تعبر عن المفهوم وقابلة للملاحظة والقياس . باعتبار العولمة هي « عملية مستمرة وواقعية يمكن ملاحظتها من خلال مؤشرات كيفية وكمية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال .. الخ» . |

● **ثانيًا / المواطنة : الأسس والمفهوم**

نجد إرهاصات فكرة المواطنة في العديد من أدبيات الفكر السياسي القديم والوسيط، وذلك قبل أن يتبلور مفهوم المواطنة بشكل محدد وواضح ، حيث تجد فكرة المواطنة حضوراً واضحاً في الفكر السياسي اليوناني إذ « برزت الإرهاصات الأولية لمفهوم المواطنة

1 – د. رحيم حسين ، الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية من كينز إلى ستيغليتز ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، ص 7

مع بروز دولة المدينة اليونانية ، حيث يشارك المواطن في وضع قواعد المدينة الأمر الذي يترتب عنه أولويات ، فالحقوق والواجبات تمنحه حق المواطنة . ومع أن هذا الشكل من المواطنة اقتصر على فئات اجتماعية دون غيرها إلا أنه تضمن إقرار حق المشاركة السياسية الفعالة لمن يتمتع بها ، وصولاً إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة ، فقد ذهب أرسطو إلى أن الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي المعيار المميز لصفة المواطن ليأخذ هذا المفهوم بعداً قانونياً في الفكر السياسي الروماني « [1]

- وتجمع الأدبيات السياسية على أن " المواطنة مفهوم غربي المنشأ ، تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي . وقد اكتسب هذا المفهوم معان مختلفة نظرا لارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب والتشكيلات الاجتماعية داخلها ، بدءا من مجتمع " المدينة " اليونانية . ولهذا يعتبر الفكر الليبرالي الغربي من أكثر الاتجاهات إسهاما وإثراء في دراسة مفهوم المواطنة " [2]. لذا يحتل مفهوم المواطنة في التصور الليبرالي محور الارتكاز في البناء السياسي للدولة الحديثة ، حيث « برز مفهوم المواطنة مع بروز فكرة الدولة الوطنية والتي شكلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة » [3].

وترتبط مفهوم المواطنة بالوطن من خلال روابط أهمها الانتماء والهوية ، حيث " يحمل مفهوم المواطنة في داخله " المواطن " وهو المعنى الذي يضاف للإنسان حين ارتباطه بالمجتمع ، فهو الإنسان مضافاً إليه مدلول من دلالات الوطن ، فالوطن في أوسع معانيه يمنح من ينتمي إليه حقوقا والتي هي أقرب من دلالات وجوده ومجال فعالياته " [4] .

ومن المنظور السياسي تعبر المواطنة عن وجود علاقة تعاقدية بين المواطن الفرد والدولة . حيث ينظر إلى المواطنة بوصفها " رابطة قانونية ومؤسسية " وكما يراها البعض ، فهي " الرابطة القانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي ، وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة «[5] .

وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها " علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة " [6]

---

1 - نقلا عن ، فرج محمد بن لامة ، الفكر السياسي القديم والوسيط : محاولة في التأصيل النظري ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 12 ، الإصدار الأول ، خريف 2013 ، ص 198

2 - الطراف عبد الوهاب ، طروحات حول المواطنة ، مجلة فكر ونقد ، العدد 94 ، يناير 2008 ، ص 23

3 - محمد زين الدين ، المجتمع المدني وإشكالية المواطنة ، مجلة الدولية ، جامعة القاضي بن عياض – مراكش ، العدد 2 ، 2006 .

4 - د. نجاح قدور ، المواطنة وحقوق الإنسان : وجهة نظر إسلامية ، ورقة منشورة ضمن أعمال بحوث المؤتمر العلمي حول " المواطنة في عالم متغير " ، كلية الآداب – بني وليد ، ليبيا ، 2010 ، ص 205

5 - الموسوعة السياسية ، عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000 ، ص 373

6 - انظر ، د. على الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 264 ، فبراير / شباط ، 2001 ، ص 27

وتتأسس المواطنة على قواعد يكاد ينعقد الإجماع عليها ، يحصرها البعض في التالي: [1]

- وضع قانوني محدد ، حيث إن " أبسط معاني المواطنة هو أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها ، القانون يؤسس الدولة ، ويخلق المساواة بين مواطنيها ، ويرسي نظاما عاما من حقوق وواجبات تسري على الجميع دون تفرقة . وعادة ما تكون " رابطة الجنسية " معياراً أساسياً في تحديد من هو المواطن ؟ .

- المشاركة في الحياة العامة ، وعادة ما يشار إلى ذلك بـ " المواطنة الفعالة " التي تقوم على المشاركة في الانتخابات ، وحرية الترشح ، وضمان حق الناخب ، وحق تولى الوظائف العامة .. والمواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوقا وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون ، لكنها تذهب إلى أبعد من ذلك ، أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه .

- العضوية السياسية ، بمعنى " العضوية في مجتمع سياسي معين وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي بعينه . يمس ذلك قضية " سيكولوجية " مهمة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه .

● **ثالثاً / المواطنة في عصر العولمة : تحولات المفهوم**

نظرا لعمق وكثافة التغييرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتي كانت العولمة إحدى تجلياتها ، فقد " كان لها صداها في حقل العلوم السياسية سواء لجهة صياغة الأجندات البحثية لدى المراكز والدوائر الأكاديمية المتخصصة ، أو لجهة إثارة العديد من التساؤلات حول بعض المفاهيم والمقولات السياسية التي بدأ أنها تحتاج إلى نوع من المراجعة وإعادة الفحص والتقييم " [2] .

ومن المؤكد أن مفهوم المواطنة هو أحد المفاهيم التي تطالها عملية المراجعة وعملية إعادة الإنتاج في ظل العولمة – كظاهرة كونية – طرحت تساؤلات كثيرة حول مفهوم " المواطنة " وما يرتبط بهذا المفهوم من قضايا وإشكاليات تتعلق بالهوية والانتماء والولاء الوطني . وقد نتج عن ذلك ظهور مفاهيم جديدة للمواطنة تتجاوز المفهوم التقليدي " كماً وكيفاً " ، وتقفز على طبيعته وأسسه ومقوماته وخصائصه . من هذه المفاهيم :

1 - **مفهوم المواطنة العالمية** (Global Citizenship ) :

إن ظاهرة العولمة بأبعادها ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

1 - انظر ، سامح فوزي ، المواطنة ( سلسلة تعليم حقوق الإنسان 10 ) ، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007

2 - بتصرف عن ، د. حسنين إبراهيم توفيق ، علم السياسة وتداعيات الأزمة العالمية : نحو مراجعة بعض المفاهيم والمقولات « رؤية أولية » ، حولية أمتي في العالم ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 2006 ص 2

والإعلامية والتكنولوجية قد وضعت مفهوم سيادة الدولة تحت المراجعة ، حيث إن جوهر العولمة هو وجود العديد من الظواهر والقوى والمؤسسات والأفكار العابرة لحدود الدول ، أي ذات الطابع الكوني ، والتي لا تستطيع الدول التحكم فيها أو منع تدفقها عبر حدودها " [1]

في هذا الجانب ينظر إلى العولمة بوصفها " عملية تاريخية ترمي إلى هدف واحد ، بمعنى أن يتحول النظام السياسي – الاقتصادي وحتى الثقافي من الإطار القومي أو حتى الداخلي لدولة ما إلى التكامل مع أنظمة أخرى دولية وعالمية .. وبعبارة أخرى ، مفهوم العولمة هو إبعاد الفرد المواطن عن وطنيته ، وقوميته وحتى انتمائه الديني والاجتماعي والسياسي بحيث يصبح رقماً ليس إلا في النظام السيو- جيو سياسي الدولي " [2] .

والعولمة بذلك تقدم لنا مفهوماً جديداً للمواطنة ، وهي بالتالي تعني " عولمة المواطنة "، أو أنها تسعى نحو تأسيس ما يمكن أن نطلق عليه " المواطنة العالمية " ، حيث " ساهمت العولمة بتجلياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم المواطنة والانتماء . فهي أدت إلى اهتزاز المفهوم التقليدي للمواطنة والانتماء وبرزت الحاجة إلى تعريف جديد لمفهوم المواطنة القديم " [3] .

في هذا الشأن صار الحديث رائجاً عن " المواطنة العابرة للحدود " حيث " إن التحولات المتنوعة المصاحبة لما يسمى بظاهرة " العولمة " أدت إلى إعلان " نهاية الجغرافيا " End of Geography " وأن السيادة الإقليمية " الوستفالية " صارت أمراً مهجوراً ، وأننا أصبحنا نلج بالفعل عالما بلا حدود " BORDERLESS WORLD » [4] .

فسيادة الدولة في ظل ضغوط العولمة صارت تتآكل وتضمحل وتتقلص بل تتلاشى ، حيث انطلقت دعوات صريحة تقول " إن الدولة قد أصبحت غير قادرة على نحو متزايد على مواجهة مطالب العولمة . وإن سيادتها تتآكل من الأعلى والأسفل " [5] . هذه الدعوات وجدت لها صدى حقيقيا ، وهو الأمر الذي جعل « ثلة من الباحثين يعلنون عدم ملاءمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصريا على الدولة – الوطنية ، مؤكدين على ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة ، ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلة عن

1 - المرجع السابق ، ص 23

2 - د. غسان على سلامة ، الحوكمة في ظل العولمة ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان « عولمة الإدارة في عصر العولمة » ، طرابلس – لبنان : جامعة الجنان في الفترة من -15 17 ديسمبر 2010 ، ص 2

3 - انظر ، مسعود موسى الريضي ، أثر العولمة في المواطنة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، صيف 2008 ، ص -123 124

4 - سعيد الصديقي ، الإقليم والحدود في زمن العولمة ، مجلة الدولية ، جامعة القاضي بن عياض – مراكش ، العدد 2 ، 2006 ، ص 154

5 - د. وريك موراي ، جغرافيات العولمة ، ترجمة : د. سعيد منتاق ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ( سلسلة عالم المعرفة – 397 ) ، فبراير 2013 ، ص 215

الصيغة التقليدية . وقد صاغوا بعض التعابير لهذه البدائل من قبيل « المواطنة العالمية « Global Citizenship « " والمواطنة العبر وطنية " Transnational Citizenship " والمواطنة ما بعد الوطنية Post national Citizenship" [1] .

و يتصل مفهوم " المواطنة العالمية " بظاهرة بزوغ " المجتمع المدني العالمي " . وفي هذا الشأن تربط العديد من الأدبيات بين " العولمة والمجتمع المدني العالمي " كمفهوم وكعملية ، حيث برز تعبير المجتمع المدني العالمي في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية ، وربما يصح ربطه بخطاب العولمة " [2] .

بل أن " المجتمع المدني العالمي " لم يعد مجرد مفهوم نظري فقط وإنما تعدى ذلك إلى كونه واقعاً معاشاً تنتشر مكوناته عبر شبكات عالمية مدنية تضم أعضاء من مختلف أصقاع العالم مما يؤكد على أهمية نمو المجتمع المدني العالمي وقوته وامتداداته . وهناك من يرى أن أهم أثر أحدثته العولمة على المجتمع المدني هو " أنه لم يعد حبيس الدولة القومية ، بل تشكل مجتمع مدني عالمي ، يعنى بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان " [3]

وعلى هذا الأساس تم التعامل مع " المجتمع المدني العالمي" الذي يضم أعضاء " مواطنون " من مختلف الجنسيات باعتباره فاعلاً جديداً ومؤثراً من فواعل النظام العالمي باستطاعته إحداث تحولات جوهرية في صلب الدول والمجتمعات ، فالمجتمع المدني العالمي بوصفه تعبيرا عن منظمات غير حكومية تعمل في الحقول الحيوية المختلفة وتتدخل في مجالات اعتادت الحكومات أن تكون وقفا عليها أصبح قوة موازية وموازنة للدولة ، وربما يفوقها من حيث الكم والفعل والتأثير .

وقد لاحظ العديد من المهتمين بدراسات العولمة والمواطنة العلاقة القائمة بين مفهومي العولمة و المجتمع المدني العالمي وأثرهما على مفهوم المواطنة . حيث " بروز المجتمع المدني العالمي ساعد على بناء نظرية معرفية أعمق لمفهوم المواطنة والدولة الوطنية " [4] .

فقد أصبح الحديث وبشكل فعلي عن " مشروع المواطنة العالمية " وعن دعم ما أسماه البعض لفكرة " مواطنون " ، وهي فكرة تبناها " التحالف العالمي لمشاركة المواطنين " أو ما عرف باسم " سيفيكوس Civicus " الذي يهدف إلى تأطير " مواطنة " جديدة تقوم

1 - سعيد الصديقي ، مرجع السابق ، ص 156

2 - المجتمع المدني العالمي : الصعود والتحديات ، موقع www.islamonline.net

3 - حسنين توفيق إبراهيم ، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية ، مجلة عالم الفكر ، العدد الأول – الثاني ، المجلد الثامن والعشرون ، 1999 ، ص 186

4 - انظر ، عبد القادر الزغل ، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية ، في جرامشي وقضايا المجتمع المدني ، القاهرة : مركز البحوث العربية ، 1990

على " مواطنة المجتمع المدني العالمي " ، و يقدمها بوصفها " ظاهرة غير مسبوقة تتبع من الإدراك بأن قضايا العالم التي تواجه البشر لا يمكن أن تحل عن طريق الحكومات أو عن طريق الأسواق وحدها ، ولا عن طريق مبادرات تتم على المستوى القطري فقط بل عن طريق مبادرات جميع المواطنين في عالم المجتمع المدني العالمي "[1] .

وتحدد مبادرة " سيفيكوس Civicus " هوية المواطنة المدنية " الجديدة وتصفها بأنها " المواطنة الجماعية نحو مزيد من المشاركة والتأثير من جانب " المواطن ظاهرة جديدة" ، وهي حركة لا تستهدف امتلاك سلطة الدولة ، بل إن صورة المواطن هي التي تحتل مركز القلب منها " .

كما تحدد هذه المبادرة طبيعة مهام المواطنة الجديدة ، حيث " عمل المواطن الجديد متعدد الأبعاد بقدر تنوع جهود البشر . فقد يكون هذا العمل محليا أو عالميا ، ضئيلا أو ضخما ، دائما أو مؤقتا ، مشهودا بوضوح أو غير مرئي ، يتخذ شكل المواجهة أو التعاون ، تلقائيا أو منظما ، تدفعه جمعيات من الأفراد الذين تتشابه أفكارهم أو حركات مدنية كبيرة ، كما يمكن لهذا العمل أن يكون خليطا من هذا كله بحسب احتياجات العصر «[2] .

2 - **مفهوم المواطنة الافتراضية** ( Virtual Citizenship ) :

ينهض مفهوم المواطنة الافتراضية على فكرة " المواطن الاليكتروني " الذي بشرت به العولمة بدفع قوى الوسائط الاليكترونية الحديثة ، فهذه الأخيرة " تقوم بدور فعال في ربط الناس في كل أنحاء العالم بعضهم ببعض وتساعد على إزالة الفوارق والاختلافات بحيث ترد العالم إلى التجانس الذي يميز الحياة في المجتمع القديم البسيط ( مجتمع ما قبل الدولة ) وسوف يساعد ذلك على قيام تلك القرية الاليكترونية أو القرية العالمية »[3] .

فقد فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت وتحولت هذه الشبكات إلى مجال لتعزيز وتبادل قيم ومفاهيم وقناعات مشتركة ، بل لعبت أدواراً في دائرة الفعل والتغيير عبر ممارسة المواطنة الشبكية . وهي الظاهرة التي أطلق عليها " المواطنة الافتراضية ( Virtual Citizenship ) . ففي ظل التوترات التي تعانيها الدولة القومية ، وتقلص الحقوق السياسية ، وعدم مصداقيتها – إلى حد ما – في السياقات الواقعية ، يصبح المجتمع الافتراضي مجال ممارسة لحقوق المواطنة والمطالبة بالحقوق السياسية "[4] . بمعنى أن شبكات التواصل الاجتماعي أسهمت في إحداث

1 - انظر مشروع « مواطنون » : دعم المجتمع المدني في العالم ، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ، طبعة الجمعية العمومية العالمية « سيفيكوس» ، 1994

2 - المرجع السابق ، ص 14

3 - عمر زرقاوي بن عبد الحميد ، العصر الرقمي وثورة الوسيط الاليكتروني ، مجلة فكر ونقد ، العدد 100 ، يناير 2009 ، ص 22-21

4 - وليد رشاد زكي ، الشبكات الاجتماعية : محاولة للفهم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 180 ، ابريل 2010 ، ص 98

نقلة نوعية وكمية في مفهوم المواطنة لما لها من نتائج إنسانية واجتماعية وسياسية محليا وعالميا ولدّت ظاهرة المواطنة الافتراضية وأدت إلى تحول كمي هائل في مفهوم المواطنة بحيث أصبحت متاحة للمليارات من البشر ، وقد قدر عدد من يستخدم الشبكة العالمية نحو 1،7 مليار مستخدم حول العالم وفقا لتقديرات منظمة الآيكان « [1]

3 - **المواطنة الفرعية** ( Sub- Citizenship )

يرتبط هذا النوع من المواطنة بخاصية الاختلاف والتنوع داخل المكون الوطني الواحد . ويطلق على المواطنة الاثنية أحيانا تعبير " المواطنة الثقافية " . حيث برزت في عصر العولمة أصوات تؤكد على حق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهويتها الذاتية والثقافية ، على أن " يرتب ذلك المشاركة الايجابية والفعالة في مختلف أنشطة الحياة ، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة " [2] .

ويرى البعض أن ظاهرة المواطنة الفرعية بوصفها إحدى إفرازات العولمة تنم عن تناقض جوهري في خطاب العولمة وتوجهاتها نحو عولمة المواطنة وتنمطيها . فالوهلة الأولى ينظر إلى ظاهرة المواطنة الفرعية من الناحية النظرية ايجابياً ، لكن الأمر يختلف عند التطبيق والممارسة ، ذلك أن إحياء الهويات الفرعية داخل المكون الوطني الواحد قد تكون له تداعياته السلبية في الداخل والخارج والتي تقود إلى تأجيج النعرات الاثنية ومزيد من التمزق الاجتماعي والصراعات السياسية . وكما يرى البعض " أن العولمة ستؤدي إلى مزيد التمسك والالتزام بالثقافات الأصلية ، ولكنها ستؤدي في الوقت نفسه إلى إبراز تناقضات اجتماعية تؤدي بدورها إلى ثورات طائفية وعرقية ومواجهات بين أبناء الوطن الواحد وإيقاظ نزعة التمرد لدى الأقليات ، فهي بسعيها إلى توحيد نمط حياة الشعوب توقظ روح الهوية لديها ، وهنا تكمن خطورة لأنه يمكن توظيف هذا التمرد والثورة لتهديم البناء الاجتماعي للمجتمعات " [3] .

كما أن من أخطر هذه التداعيات ما أسماه البعض " التوظيف السياسي " للمواطنة الفرعية التي يفرغها من محتواها [4] ويعمل على تسييسها ويجعل منها « حصان طروادة» تحت ذريعة حماية الأقليات والجماعات الاثنية والمحافظة على خصوصياتها وحقوقها الثقافية وحتى مبرر حماية المدنيين من الاضطهاد ، حيث تطرح هنا إشكالية « التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية « التي هي « محل جدل كبير ، سواء على مستوى الباحثين

1 - انظر ، باهر عصمت ، الانترنت ومنظمة الآيكان ، مجلة السياسة الدولية ، المرجع السابق ، ص 62
2 - انظر ، مسعود موسى النويضي ، مرجع سابق ، ص 119
3 - احمد حيدوش ، العولمة والمقارنة الثقافية ، مجلة فكر ونقد ، العدد 97 ، ابريل 2008 ، ص 49 – 50
4 - انظر ، الطراف عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 24

المهتمين أو حتى على مستوى الحكومات داخل المنظمات الدولية وخارجها ، وبالذات بالنظر إلى التطورات النوعية المهمة وغير المسبوقة التي طرأت على مبدأ السيادة الوطنية« [1] . حيث تعالت الأصوات الداعية إلى « نهاية السيادة الوطنية The End of Sovereignty " على اعتبار أن السيادة أصبحت شيئا من الماضي في ظل التطورات والمتغيرات العالمية التي طالت كل منظومة العلاقات الدولية . وهو ما يفصح عن التأييد الكامل لمشروعية التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان بل التدخل قسراً في شؤون دولة ما إذا ما اقتضت ضرورات حماية حقوق الإنسان ذلك " [2] .

**رابعا / الخاتمة والنتائج :**

في ختام هذا العرض يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1 - العولمة ظاهرة عصية على التحديد والتدقيق ، وكل المقاربات التي سعت إلى تفسيرها والإحاطة بها تبقى مجرد محاولات لا يمكنها تغطية كل جوانب وأبعاد هذه الظاهرة .

2 - العولمة أدت بالفعل إلى تحولات كمية ونوعية في مفهوم المواطنة نتيجة اهتزاز المفاهيم ونتيجة اختراق الخارج للداخل بحيث تراجع المفهوم التقليدي للمواطنة الذي يرتبط بمفهوم الدولة القومية وسيادتها، بل إن مفهوم سيادة الدولة تعرض إلى التآكل والاضمحلال في ظل مناخ العولمة .

1 - احمد الرشيدي ، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني ، دورية قضايا حقوق الإنسان – المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار الثاني ، 1997 ، ص 8

2 - انظر ، فرج نصر بن لامة ، التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية من منظور حقوق الإنسان ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد الرابع 2005 ، ص 146